



شركة القصيم القابضة للإستثمار

التقرير السنوي لأعمال لجنة المراجعة

م ٢٠٢٤



التقرير السنوي لأعمال لجنة المراجعة للعام ٢٠٢٤ م

بريدة - المملكة العربية السعودية	
التاريخ:	٢٠٢٥-٣-١٩ م
من:	لجنة المراجعة بشركة القصيم القابضة للإستثمار
الى:	مساهمي شركة القصيم القابضة للإستثمار
الموضوع:	التقرير السنوي للجنة المراجعة لعام ٢٠٢٤ م
السادة/ رئيس وأعضاء مجلس الإدارة	
السادة/ مساهمي شركة القصيم القابضة للإستثمار	

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

إن وجود نظام رقابة داخلية فعال هو أحد المسؤوليات الرئيسية المنوطة بمجلس الإدارة، وتمثل أهداف لجنة المراجعة في مساعدة المجلس في الوفاء بالمسؤوليات المنوطة به فيما يتعلق بوجود وكفاية نظام الرقابة الداخلية وتنفيذه بفاعلية، وتقديم أي توصيات للمجلس من شأنها تعزيز النظام وتطويره بما يحقق أغراض الشركة ويحمي مصالح المساهمين بكفاءة عالية وتكلفة معقولة.

مسئوليات ومهام اللجنة:-

تختص لجنة المراجعة بمراقبة أعمال الشركة والتحقق من سلامة ونزاهة التقارير والقوائم المالية وأنظمة الرقابة الداخلية فيها، كما حددت أدوار ومسؤوليات لجنة المراجعة وواجباتها القانونية وفق نطاق العمل الموضح في حوكمة الشركة والمطابق لما جاء في لائحة حوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية الصادرة عن مجلس إدارة هيئة السوق المالية ونظام الشركات والمسؤوليات الموكلة إليها من قبل مجلس الإدارة. وتقوم لجنة المراجعة بأداء مهامها من خلال حضور الاجتماعات الدورية والمناقشات مع الإدارة التنفيذية وإدارة المراجعة الداخلية ومراجع الحسابات الخارجي للشركة.

اجتمعت لجنة المراجعة خلال عام ٢٠٢٤ م عدد (٩) اجتماعات، تم من خلالها مناقشة القوائم المالية الأولية والسنوية وأعمال المراجعة الداخلية والمراجع الخارجي ومراجعة الالتزام، وذلك في ضوء القوائم المالية والمعلومات المقدمة من الإدارة التنفيذية والمراجع الخارجي والمراجع الداخلي، وعليه قامت لجنة المراجعة بالأعمال التالية:

أولاً: القوائم المالية الأولية والسنوية

١. دراسة القوائم المالية الأولية والسنوية للشركة قبل عرضها على مجلس الإدارة وإبداء الرأي حولها والتوصية بشأنها لضمان نزاهتها وعدالتها وشفافيتها.
٢. إبداء الرأي الفني فيما إذا كانت القوائم المالية للشركة عادلة ومتوازنة ومفهومة وتتضمن المعلومات التي تتيح للمساهمين والمستثمرين تقييم المركز المالي للشركة، وأدائها، ونموذج عملها، واستراتيجيتها.



التقرير السنوي لأعمال لجنة المراجعة للعام ٢٠٢٤ م

٣. دراسة أي مسائل مهمة أو غير مألوفة تتضمنها التقارير المالية .
٤. البحث بدقة في أي مسائل يثيرها المدير المالي للشركة أو من يتولى مهامه أو مراجع الحسابات .
٥. دراسة التقديرات المحاسبية في المسائل الجوهرية الواردة في التقارير المالية .
٦. دراسة السياسات المحاسبية المتبعة في الشركة وإبداء الرأي والتوصية لمجلس الإدارة في شأنها.

ثانياً: المراجعة الداخلية

١. الرقابة والإشراف على أداء وأنشطة إدارة المراجعة الداخلية في الشركة، من أجل التحقق من توافر الموارد اللازمة وفعاليتها في تنفيذ الأعمال والمهام المنوطة بها.
٢. دراسة والإطلاع على تقارير المراجعة الداخلية ومتابعة تنفيذ الإجراءات التصحيحية للملاحظات الواردة فيها وإبلاغ مجلس الإدارة بالملاحظات الجوهرية.
٣. التحقق من استقلال إدارة المراجعة الداخلية، ومدى فاعلية أعمال المراجعة، بما يتناسب مع المعايير ذات العلاقة.
٤. متابعة ومراجعة التقارير الدورية الصادرة من شركة المحاسبون المتضامنون (مقدم خدمة المراجعة الداخلية) ومتابعة مدى التقدم في تنفيذ الخطط المعتمدة والنظر في أبرز الملاحظات وإعطاء التوجيهات اللازمة لمعالجة أوجه القصور.

ثالثاً: المراجع الخارجي

١. التوصية لمجلس الإدارة ومراقبة تعيين المراجع الخارجي واعادة تعيينهم وانهاء خدماته وتحديد تكلفة أتعابه وشروط التعاقد معه وأخذ الموافقة من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية.
٢. المراجعة والتحقق من استقلالية وموضوعية المراجع الخارجي ومدى فعالية عملية المراجعة مرة في السنة على الأقل مع الأخذ بعين الاعتبار المتطلبات المهنية والتنظيمية ذات العلاقة.
٣. مراجعة خطة المراجع الخارجي السنوية والموافقة عليها.
٤. مراجعة كافة المراسلات المكتوبة المهمة التي تمت ما بين المراجع الخارجي والإدارة، كخطاب ملاحظات المراجع الخارجي الموجة للإدارة (Management Letter) – إن وجد.
٥. الإجتماع بشكل منفرد وبصورة دورية مع المراجع الخارجي ، و التأكيد على أنه تم تسهيل حصولهم على كافة المعلومات بدون إستثناء و أنه لا يوجد أي إيضاحات تحسينية يرون إضافتها للقوائم المالية.

رابعاً: الالتزام

من أهداف اللجنة التي تطبقها وتتابعها التحقق من التزام الشركة بالأنظمة واللوائح والسياسات والتعليمات ذات العلاقة ، ونتائج تقارير الجهات الرقابية.



التقرير السنوي لأعمال لجنة المراجعة للعام ٢٠٢٤ م

ختاماً: توصية لجنة المراجعة ورأيها في مدى كفاية نظم الرقابة الداخلية والمالية وإدارة المخاطر في الشركة

من خلال تقارير المراجعة الداخلية التي تم إصدارها من قبل المراجع الداخلي أثناء تنفيذ خطة المراجعة الداخلية السنوية للعام ٢٠٢٤ م وتقارير المراجع الخارجي لحسابات الشركة واستناداً على التأكيدات والإقرارات السنوية من قبل الإدارة التنفيذية بعدم وجود ملاحظات قد تؤثر على التقارير المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م. وبناء على ذلك تبدي اللجنة الرأي أدناه.

رأي اللجنة

ترى اللجنة أن نظام الرقابة الداخلية والمالية المعمول به يعمل بفعالية معقولة ومقبولة في الحدود التي تسمح بتحقيق أهداف الشركة والحد من المخاطر الجوهرية. علماً بأن أي نظام رقابة داخلية – بغض النظر عن مدى سلامة تصميمه وفاعلية تطبيقه – لا يمكن أن يوفر تأكيداً مطلقاً ولكنه يقدم تأكيدات معقولة عن مدى سلامة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية.

وأخيراً توصي اللجنة مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بالعمل على تطوير وتحسين إجراءات الرقابة الداخلية والمخاطر والحوكمة بالشركة التي ستسهم في تحقيق أهداف الشركة على المدى الطويل.

وتفضلوا بقبول فائق التحية والاحترام،

نائب رئيس مجلس الإدارة رئيس لجنة المراجعة

السيد / رشيد بن سليمان الرشيد